

ورشة عمل «حق الوصول للمعلومات» و«حماية كاشفي الفساد»

تعزيز المساءلة يحد من أعمال الفساد والترويج للاستثمار

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ورشة عمل حول «حق الوصول إلى المعلومات» و«حماية كاشفي الفساد»: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص»، في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، بدعوة من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية .

حضر المؤتمر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد الزعترى، رئيس غرفة التجارة والصناعة في زحلة والبقاع ادمون جريصاتي وعدد من الفعاليات الاقتصادية .

بعد النشيد الوطني اللبناني، القى صعب كلمة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد حيث اكد «السعي الى تعزيز الشفافية والمساءلة وإلى النهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وتوفير الحماية للأفراد الذي يبلغون عن اعمال الفساد» .

وتحدث رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود فاعتبر «ان الكلفة اليومية للفساد هي اكثر من ٣ ملايين دولار». مشيراً الى «ان الفساد تحول الى عقلية ونمط تفكير لبنانيين، وأداء مقبول من المجتمع اللبناني حيث بتنا نسمع ان الجنسية اللبنانية ليست هوية بل مهنة، وذلك للإشارة الى فذلكة اللبناني وشطارته في المواردية وتجنيد القانون على قياسه.»

بعد ذلك اعتبر رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم «ينجح الحكم الديمقراطي بتعزيز دعائم الاستقرار السياسي فقط حين يكون قائماً على مبدأ توازن السلطات الذي يلعب فيه حق الوصول الى المعلومات الدور الاساس، ونحن كممثلين للقطاع الخاص، ناشدنا دوما المسؤولين بضرورة تطبيق الاصلاحات على كافة مستويات الدولة، ونحن على قناعة تامة بأن سن القوانين والتشريعات الضامنة لحق الوصول الى المعلومات هو الشرط الاساس لتنفيذ هذه الاصلاحات، وحجتنا في منتهى البساطة.»

ثم القى الوزير الصفدي الكلمة الآتية: تنطلق وزارة الاقتصاد والتجارة في سياستها من مبادئ الاقتصاد الحر القائم على الإنتاجية وزيادة فرص العمل من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أما تشجيع الاستثمارات فهو يتطلب توفير المناخ الملائم لها، وأعني به الشفافية وتحديث القوانين لتأمين الاستقرار والثقة، من هنا تنتظر وزارة الاقتصاد إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول إلى المعلومات. إنه الأمر الذي يفتقر حالياً إلى آليات منهجية شاملة تسمح بممارسته أو تنفيذه بالرغم من أن هذا المفهوم منصوص عليه في دستورنا وفي المعاهدات الدولية التي انضم إليها لبنان. كما أننا نتطلع إلى تشجيع المواطن وحمايته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصاً إذا حصل على المعلومة في معرض عمله حيث يفرض عليه واجب السرية المهنية، ومن حقه على القضاء تأمين الحماية له ومكافأته، وعدم تمكين المدعى عليه من اللجوء إلى جرائم القذح والذم بحق كاشف الفساد.» ورأى «أن أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد، وفي الختام، أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مشروعكم تحقيقاً للأهداف المرجوة منه.»